

وزير الاقتصاد الفنلندي: الطاقة المتجددة

عنوان شراكتنا المقبلة مع الإمارات



ترافقاً مع الأزمة، مؤكداً أن الركود لم يضر بقطاع التكنولوجيا، ليس فقط في فنلندا، ولكن أيضاً في دول أخرى مثل السويد وألمانيا، وإن كان يرى الأمور جيدة نسبياً من حيث تحقيق فنلندا معدلات متسارعة من النمو مقارنة بدول المجموعة الأوربية الأخرى، وبالأخص أن فنلندا شهدت ثورة تنمية متسارعة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، من خلال انتقالها المتسارع من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد القائم على تقنيات المعلومات والقطاعات التكنولوجية الأخرى، مشيراً إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي خلال الـ ١٥ سنة الماضية بنسبة ٥٠ بالمئة، أعلى من متوسط النمو في كثير من الدول الغربية.

صادرات فنلندا

ونوه بتسارع وتيرة الصادرات الفنلندية على الصعيد الأوروبي لتتجاوز نحو ٢٠٠ بالمئة خلال الأعوام الأربعة الماضية، ملمحاً بتزايد إجمالي صادرات فنلندا إلى الإمارات العام الماضي إلى نحو سبعة مليارات دولار، كما أكد وجود مساواة في السياسات الضريبية بين الشركات في فنلندا كافة، ولا يوجد تنوع من مجال إلى آخر، وتصل الضريبة إلى ٢٦ بالمئة.

التكنولوجيا المتطورة ضرورية في كثير من المجالات، وبالتالي فهو يرى أن «بعد المسافة لا يلعب دوراً كبيراً، فوسائل التكنولوجيا هذه كافة منتشرة في أنحاء العالم، وليس من الضروري أن تأتي إلى هنا عن طريق إيطاليا أو من فنلندا مباشرة، لكن الضروري هو مدى تطور التكنولوجيا التي نقدمها، وكيف نخدم وتلبي احتياجات الدولة»، وقدر الوزير عدد الشركات الفنلندية في الإمارات بنحو ٢٥٠ شركة، يلعب كثير منها دوراً رئيساً، متوقعاً أن يزداد عدد ودور هذه الشركات في المستقبل، ملمحاً إلى وجود شركات كبيرة لديها حصة سوقية كبيرة مثل «نوكيا» التي تعتبر أكبر شركة مصنعة للهواتف المحمول في العالم، قائلًا «أعتقد خلال العامين المقبلين أننا سنرى كثيراً من الشركات الفنلندية الجديدة هنا في الإمارات».

قنوات الشراكة

وحول أسباب زيارته للإمارات أكد أن من أهم أهدافه فتح قنوات من الشراكة والتعاون بين البلدين والتركيز على العلاقات الثنائية، من خلال وضع صيغ تخدم الشركات في كلا البلدين وتمكنها من إيجاد سبل للتعاون بينها، كما أشاد بالفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الإمارات كونها سوقاً عالمية مفتوحة، وهو ما يتيح على حد اعتقاده فرصاً للمنافسة، ملحاً على أن هذه البيئة التنافسية تساعد على النجاح، لافتاً إلى مواصلة العمل مع كل الهيئات والشركات الحكومية والخاصة في الإمارات وفي فنلندا بحيث يمكنها العمل سوية بناعية.

الأزمة العالمية

وتطرق إلى تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاد فنلندا، قائلًا «أضر الركود الاقتصادي العالمي بالشركات الفنلندية بشكل كبير، بالنظر إلى ما لدينا من منتجات على أعلى مستوى تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات، وأدى الركود إلى تراجع الإنفاق، وبالتالي عندما يزداد الطلب العالمي، يزداد الطلب على منتجاتنا، والعكس هو ما حدث

أكد ماوري بيكارينن، وزير الشؤون الاقتصادية الفنلندي، أن أقل ما يمكن أن يقوله أي مراقب لمجريات التنمية في الإمارات، أنها تنمية عملاقة، لوجود إيمان ممن يسكنون بزمام إدارتها بأن بناء دولة ومدن حديثة، لا بد أن يركز على تنمية مستدامة، وهذا ما يجعل هذه الدولة جاذبة بالنسبة لفنلندا التي تمتلك بالمقابل تكنولوجيا متطورة، ما يخلق مجالات رحبة للشراكة بين البلدين. وأضاف في حوار مع «الرؤية الاقتصادية» إن إمارة أبوظبي صنعت مناخاً ملائماً وتسهيلات كبيرة لجذب الاستثمارات، وتتمتع بأعلى المؤشرات العالمية من الالتزام والشفافية والثقة، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة في بلاده ستشهد تركيز التعاون بشكل أكبر على قطاعات الطاقة المتجددة، مقدراً عدد الشركات الفنلندية بنحو ٢٥٠ شركة، متوقعاً أن يتزايد عددها خلال العامين المقبلين، فيما قدر بلوغ صادرات فنلندا من قطاع تكنولوجيا المعلومات نحو ١,٢ مليار دولار.

مجالات الشراكة

وأشار بيكارينن إلى كون التعاون بين البلدين يركز بشكل كبير على قطاع تكنولوجيا المعلومات، مؤكداً أن المستقبل القريب سيشهد تركيزاً على مجالات أخرى ك مجال تطهير المياه ومعالجة المخلفات وأنظمة التكييف والطاقة المتجددة وغيرها، قائلًا «يوجد لدينا شركات رائدة في هذه المجالات، وبالتالي فإن لدينا فرصاً جيدة هنا في دولة الإمارات، والطاقة المتجددة هو عنوان أو أهم ملامح شراكتنا الاستراتيجية مع الإمارات في المرحلة المقبلة، وخصوصاً مع الجهد الهائل الذي تبذله أبوظبي كأهم المدن الناشطة في الطاقة المتجددة عالمياً».

بعد جغرافياً

وفي ما يتعلق بما واجهته العلاقات الاقتصادية بين البلدين في السابق من تضائل نتيجة لعامل البعد الجغرافي، مقارنة بدول أخرى كفرنسا وألمانيا، فإن «بيكارينن» يعتقد أن